NPT/CONF.2010/SR.7

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

1 July 2010
Arabic
Original: English

**محضر موجز للجلسة السابعة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

10-35007X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**تنظيم الأعمال**

طلبات مقدّمة من منظمات حكومية دولية للإدلاء ببيان

١ - **الرئيس:** قال إنه تلقى طلباً إضافياً للإدلاء ببيان أثناء المناقشة العامة من ممثل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. وقال إنه يعتبر أن المؤتمر، وفقاً لتوصية اللجنة التحضيرية، يود الموافقة على هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

**المناقشة العامة** (تابع)

٣ - **السيد لابيه** (شيلي): قال إن المؤتمر الاستعراضي الأخير يفتتح دورته في مناخ أكثر ملاءمة من المؤتمر السابق، وذلك يرجع بالتحديد إلى الدور القيادي الرائد الذي اضطلعت به البلدان ذات المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقال إن تطوّرات هامة حدثت مؤخراً تتمثل في إبرام معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض الأسلحة، وآخر التطورات هو استعراض الوضع النووي من جانب الولايات المتحدة، وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، ومن شأن هذه التطورات التشجيع على ممارسة أكثر مرونة للحق الثابت لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤ - وأضاف قائلاً إن شيلي تعتبر أن الأمن الدولي كل لا يتجزأ، وهي ترى أن جميع الدول مسؤولة عن الحفاظ عليه، بغض النظر عن حجمها وقوتها. وتتحمل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، التي لا تزال هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي، مسؤولية مشتركة عن نجاح المؤتمر.

٥ - ولبلوغ هذه الغاية، تقترح شيلي أن تحترم الدول الأطراف جميع الاتفاقات والقرارات السابقة المتعلقة بعملية استعراض المعاهدة، وبدلاً من إعادة التفاوض حول اتفاقات جرت من قَبل مثل الخطوات العملية الثلاث عشرة، أن تجد هذه الدول ترتيبات حديثة من أجل تنفيذها، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذه الدول الأطراف القيام بما يلي: الموافقة بشكل واقعي على إجراءات مقنعة من أجل نزع السلاح، بما في ذلك المجموعة الجديدة من التدابير التي اقترحتها أستراليا واليابان؛ وتأييد خطة النقاط الخمس التي اقترحها الأمين العام، وبالتحديد يضع هؤلاء الأسس اللازمة لمناقشة أوّلية من أجل اتفاقية لحظر الأسلحة النووية؛ وإيلاء اهتمام خاص لطرق عملية للمضي قُدماً للأمام وخصوصاً من أجل تخفيض في الاستنفار التعبوي للأسلحة النووية، على النحو الذي اقترحته نيوزيلندا؛ واستهلال مفاوضات بسرعة بشأن معاهدة من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية؛ وإعادة التأكيد على ضرورة دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيّز النفاذ بشكل سريع؛ وإعلان الأهمية العملية لوجود مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتبارها مرحلة وسيطة نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والحثّ على التوسّع لتشمل نصف الكرة الشمالي؛ وإبراز أهمية الإعلان الذاتي من منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية؛ والسعي على سبيل الأولوية، وراء طرق المضي قُدماً بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر في ١٩٩٥، بما في ذلك آليات للمراقبة فيما بين الدورات؛ وتحديد المخاطر القائمة للانتشار وإدانتها بشكل حازم، والبحث عن آليات وقائية فعّالة؛ وتعزيز نظام الضمانات الدولية من خلال تعميم البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وإعادة التأكيد على الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع امتثال كامل لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة؛ وإنشاء قاعدة مؤسسية للمعاهدة، مع اعتبار الاقتراح الذي قدمته كندا وشاركت في رعايته شيلي نقطة الانطلاق، مع مشاركة هامة من

المجتمع المدني؛ وتنظيم ممارسة الحق في الانسحاب من المعاهدة بمقتضى المادة العاشرة، وخصوصاً من جانب الدول التي ليست ممتثلة لواجباتها الخاصة بعدم الانتشار؛ وإثارة الوعي الجماهيري بضرورة إلغاء الأسلحة النووية، من خلال برامج التثقيف والتوعية بنزع السلاح، وفي الوقت نفسه منع انتشارها.

٦ - واسترعى انتباه المشاركين إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/2، التي توضّح، في كل مادة، وجهات نظر شيلي بشأن المعاهدة وأفضل الطرق لتعزيزها.

٧ - **السيد سوبكوف** (بولندا): قال إنه من قبيل المفارقة أن الأسلحة النووية لا تزال، رغم انهيار النظام العالمي الثنائي القطبين، تؤدّي دوراً هاماً. ولا يزال انتشار الأسلحة النووية واحداً من أكبر التحديات ليس فقط بالنسبة لنظام معاهدة عدم الانتشار، بل بالنسبة للأمن الدولي بأسره.

٨ - وأضاف قائلاً إن الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية إنما يعزّز عدم الانتشار في حين يستفيد من الاتفاقات التي تم التوصّل إليها في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وهو يبني الثقة ويعزّز الشفافية، وبالتالي يساهم في الأمن الدولي. وقال إن الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح تعمل أيضاً على جعل الأسلحة النووية أقل جاذبية بالنسبة لمناصري الانتشار المحتملين.

٩ - وأضاف قائلاً إن الإعلان من جانب الولايات المتحدة بأنها سوف تفرج عن معلومات بشأن مخزونها من الأسلحة النووية موضع ترحيب من جانب بولندا. ومن المتوقّع أن تحذو دول أخرى حائزة للأسلحة النووية حذو الولايات المتحدة.

١٠ - ومضى قائلا إن هذه التطورات الإيجابية أطلقت الجدال بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة في المستقبل، وهي ينبغي أن تضع قيوداً جديدة ليس على الأسلحة الاستراتيجية فحسب بل على أنواع أخرى من الأسلحة النووية، وخصوصاً تلك المصمّمة كأسلحة تعبوية أو شبه استراتيجية. وقال إن تخفيض وإزالة هذه الأسلحة لم يكونا موضوع أي اتفاق دولي مُلزِم قانوناً. و لا يمكن أن يتحقق الهدف من وجود عالم يخلو من الأسلحة النووية دون التصدّي لهذه المسألة بشكل مباشر. فوجود ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية يبدو كمفارقة تاريخية تتنافى مع روح العصر في عالم ما بعد الحرب الباردة وهو يزيد من مخاطر الانتشار من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وبدلاً من تعزيز الأمن الدولي، فإنها تجعل هذا الأمن أكثر اضطراباً. وقال إن وزيري خارجيتي بولندا والنرويج اضطلعا بالتالي بمبادرة مشتركة حيث يمكن إدراج ترسانات الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية في إطار مراقبة الأسلحة.

١١ - وقال إن الوزيرين اقترحا اتخاذ نهج تدريجي دون تحديد آجال زمنية، بحيث يتسم بالمرونة والواقعية. وهذه العملية سوف تهدف إلى تحقيق أهداف في ثلاث مراحل. وتتمثَّل المرحلتان الأوليان، اللتان ينبغي إيلاء الأولوية العليا لهما، في تعزيز الشفافية واستحداث تدابير بناء الثقة. أما المرحلة الثالثة فتقترح تخفيض الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية وإزالتها بالاقتران بعملية نزع سلاح عام. وأعرب الوزيران عن الأمل في أن تسهم مبادرتهما بشكل كبير في المناقشة بشأن نزع السلاح النووي.

١٢ - ومضى قائلاً إن مخاطر الانتشار تتصل أيضاً بأمن المواد النووية والإشعاعية الحسّاسة، وفي هذا الصدد، يشكّل الإرهاب الدولي وانتشار التكنولوجيات الحسّاسة دون ما رقابة خطراً أكبر بكثير. وقال إن بولندا، باعتبارها بلداً من بلدان المرور العابر، لديها اهتمام مباشر بتعزيز المعايير الدولية المتصلة بالرقابة على هذه المخاطر. ولهذا فإنها حضرت مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن المعقود في

نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن بين المسائل التي نوقشت في مؤتمر القمة هذا، الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن النووي وعدم الانتشار. وأضاف أن بولندا تؤيد بقوة جميع المبادرات التي تهدف إلى إمداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالأدوات التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها الهامة. وتدعو بولندا جميع الدول إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستعمال الشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها النووية الحسّاسة. وهذا يعني تعميم البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره معياراً من معايير الضمانات.

١٣ - ومضى قائلاً إن بولندا لا تدعو إلى أن تتخذ أي دولة خطوات اتخذتها بولندا بالفعل. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قررت الحكومة البولندية وضع برنامج للطاقة النووية. وتأمل في أن تضرب مثالاً إيجابياً بالامتثال للمعايير الدولية الخاصة بعدم الانتشار والشفافية نظراً لأنها توسّع نطاق مرافقها النووية. واختتم قائلاً إن بولندا نفّذت بروتوكولاً إضافياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تُعتبر منذ سنة ٢٠٠٦ مشمولة بنظام الضمانات المتكاملة.

١٤ - **السيد هيلر** (المكسيك): قال إن امتلاك الأسلحة النووية يعتَبر خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ويعتَبر استخدامها جريمة ضد الإنسانية. وأضاف أن المكسيك إذ امتثلت لجميع واجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار واتخذت كل خطوة ممكنة في سبيل قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يمكن أن تطلب بشكل مشروع أن تمتثل الدول الأخرى لتلك الواجبات. وقال إن كون المعاهدة قد امتدت في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى فإن هذا لا يعني ضمناً قبول امتلاك الأسلحة النووية من جانب الدول الخمس المعنية إلى أجل غير مسمى.

١٥ - وقال إن وفده يرحّب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، وخصوصاً إبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ودعا إلى بذل جهود ليس لتخفيض الاستنفار التعبوي للأسلحة النووية فحسب بل أيضاً للمضي قُدماً نحو تدميرها بشكل شفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وقال إن نافذة جديدة من الفرص قد افتتحت أمام المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة، وخصوصاً في السياق الاقتصادي الحالي، نظراً لأن الإنفاق الضخم على الأسلحة النووية إنما يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. وفي حين أنه من الصحيح أن امتلاك الأسلحة النووية يمكن أن يكون بمثابة رادع لاستخدام هذه الأسلحة، فيمكن ظهور افتراض زائف بأن الأمن الفردي والجماعي ليس ممكناً بدونها: فمجرد وجودها يفرز حاجة لامتلاكها.

١٦ - وأضاف أنه ليس من الممكن إغفال التحديات التي تواجه المعاهدة. فالهند وباكستان أعلنتا نفسيهما دولتين نوويتين خارج المعاهدة؛ وإسرائيل من المفترض أن لديها قوة نووية؛ وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت انسحابها من المعاهدة ونفّذت تجربتين نوويتين. وهذا غير مقبول و يتنافى في الواقع مع هدف المعاهدة بأن عدداً متزايداً من الدول لا بد وأن يمتلك القدرة النووية للأغراض العسكرية.

١٧ - ومضى قائلاً إن المكسيك، بوصفها من مهندسي معاهدة تلاتيلولكو، تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه الاعتراف بأن الشرق الأوسط منطقة يمكن التفكير فيها فحسب كجزء من ترتيب سياسي شامل يتناول جميع مسائل الأمن ذات الصلة. وما زالت المكسيك مع ذلك تؤيد إنشاء مثل هذه المنطقة وتدعو جميع الأطراف المعنية بإجراء مفاوضات لتحقيق هذه الغاية.

١٨ - وفيما يتعلق بإيران، لا يمكن أن تنفصل سياستها النووية عن سياستها الخارجية، التي يبدو أنها تكشف عن نوايا غير متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذا البلد مطلوب منه، بروح الشفافية الكاملة، أن يمتثل لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يستجيب إلى الطلبات من أجل تقديم معلومات عن برنامجها النووي وإعطاء ضمانات يمكن التحقق منها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بأنها لن تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية.

١٩ - ومضى قائلاً إن المكسيك تدعو إسرائيل والهند وباكستان إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تعميم المعاهدة يعتبر مسؤولية جميع الدول الأطراف وهذا يناوئ النتائج التي توصلت إليها الاتفاقات مع الدول خارج المعاهدة والتي تسير في اتجاه مضاد للالتزامات المسندة في إطار مؤتمرات الاستعراض. وتوافق المكسيك على أن الأسلحة النووية لا بد وأن تُسحَب من أراضي الحلفاء الأوروبيين في منظمة معاهدة شمال الأطلسي، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وتؤيد المكسيك إنشاء آلية متعددة الأطراف خاصة بالوقود النووي، شريطة أنها تُشرك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تحدّ من الحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٢٠ - وقال إن المكسيك تأمل، إضافة إلى التقدّم المحرز بشأن الخطوات العملية الثلاث عشرة في أن يُسفر المؤتمر عمّا يلي: التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد بأن تعلن علناً عدد الرؤوس الحربية النووية في ترساناتها ومستويات الاستنفار لديها؛ وإنشاء نظام لحصر الترسانات النووية داخل الأمم المتحدة؛ والتعهّد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستخدام هذه الأسلحة؛ وتعهّد بإجراء مفاوضات حول صكّ مُلزِم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية؛ وإعادة تأكيد الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتدمير ترسانتها النووية والتفاوض بشأن اتفاقية حول حظرها. وفي الختام، قال إن وفده يؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في تعزيز معاهدة عدم الانتشار.

٢١ - **السيد كاريون-مينا** (إكوادور): قال إن الأسلحة النووية في إكوادور بمقتضى دستورها محظورة ولا يُسمَح بوجود منشآت عسكرية أجنبية على أرضها. وكانت إكوادور منذ وقت طويل تنادي بحظر هذه الأسلحة، ووفقاً لذلك، باعتبارها موقِّعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، تأمل في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم حيث لا توجد بها بالفعل. وقال إن هذه المناطق تعتبر إسهاماً أساسياً في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والطريق الوحيد لإزالة التهديد الذي يمثّله خطر استخدام الأسلحة النووية يكمن في إزالتها بشكل كامل، وخصوصاً من خلال تعميم الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن إكوادور ترحّب بالتطوّرات الإيجابية والتكميلية الأخيرة في مناخ الأمن الدولي، وخصوصاً المعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وينبغي أن تشكّل هذه التطوّرات جزءاً من الجهود الزائدة المتعددة الأطراف المؤدية إلى مزيد من هذه التخفيضات، التي يجب أن تكون شفافة ولا عودة فيها وقابلة للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولبلوغ هذه الغاية، يؤيد وفده سرعة تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ وخطة النقاط الخمسة التي اقترحها الأمين العام. ويحثّ بلده الدول الحائزة لأسلحة نووية على التفاوض بشأن معاهدة عالمية شاملة مُلزمة بحيث تتعهّد هذه البلدان بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير

الحائزة لأسلحة نووية، وفي الوقت نفسه الامتثال لضمانات الأمن السلبية. وتطالب جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تنضم إلى اتفاق الضمانات النووية التابع للوكالة وأن تسمح بدخول المفتشين بشكل كامل إلى جميع المنشآت النووية. أما إسرائيل، وهي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فينبغي أن تغيِّر هذا الموقف وأن تضع جميع منشآتها النووية بحيث تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وعندئذ سيكون بالإمكان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وتدعو إكوادور بالمثل الهند وباكستان إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية وأن تنضم إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تصبح أيضاً طرفاً في المعاهدة وأن تخضع منشآتها النووية لذلك النظام مع توخي الهدف النهائي وهو تحقيق نزع الأسلحة النووية الكامل من شبه الجزيرة الكورية.

٢٣ - ومضى قائلاً إن إكوادور تتطلع إلى التبكير في دخول معاهدة حظر التجارب حيّز النفاذ؛ وفي الوقت نفسه، تؤيد إكوادور استمرار فترة توقّف اختياري بشأن جميع التجارب النووية. وهي تتطلع أيضاً إلى بدء المفاوضات في سبيل الوصول إلى معاهدة يمكن التحقّق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يسهل استخدامها كأسلحة. وقال إن بلده يسلّم بأن لكل بلد حق غير قابل للتصرّف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأن التقييدات الوحيدة لهذا يجب أن تكون لأسباب خاصة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. وتدعم إكوادور جميع المبادرات الرامية إلى التعاون في تعزيز نزع السلاح والتوعية بعدم الانتشار كوسيلة للإسراع بقدوم عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو لا يمكن أن يتحقق إلاّ على أساس تدريجي خطوة بعد خطوة. وقال إن معظم الشعوب تتطلع إلى هذا العالم، الذي تستخدم فيه الموارد التي تبتلعها الأسلحة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢٤ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إنه في حين يدرك الحق السيادي لكل دولة في معاهدة عدم الانتشار لتقرر برنامجها الخاص بالأمن، قال إن هذا البرنامج يجب أن يحترم أحكام نظام عدم الانتشار. وقال إنه يرحّب بدخول المعاهدة الخاصة بوجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ، ويحثّ الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التوقيع على البروتوكولات المختصة بهذه المعاهدة والتصديق عليها والعمل مع دول أخرى موقِّعة على المعاهدة لضمان أن تظل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وباعتبار غانا بلداً نامياً، فإنه يولي أهمية ضخمة لحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وللدور الذي لا غنى عنه وتؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة العالم النامي. ومنذ إنشاء لجنة الطاقة الذرية في غانا، منذ عدة عقود، حرصت حكومته على أن تعزّز بنشاط استحداث واستغلال تطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي الوقت نفسه الامتثال لعمليات التفتيش الضرورية.

٢٥ - وأضاف أنه يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وكذلك الالتزامات التي أعلنتها البلدان التي حضرت مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة. وبغية إعطاء مغزى فعّال للجهود العالمية الرامية إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، يجب على جميع الدول أن توقّع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، وعلى المعاهدات الأخرى ذات الصلة لتيسير نزع السلاح النووي والإسراع به. واختتم قائلاً إنه من خلال الانضمام العالمي الشامل لنظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي بحيث

يمكن ضمان الحدّ من الأسلحة النووية والحفاظ على الإنسانية.

٢٦ - **السيد سيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن وفده يضم صوته مؤيداً البيان الذي أدلى به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الشؤون الخارجية والأمن. وقال إنه يرحّب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل نزع السلاح، ويحثّ الدول على البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترحّب حكومته، بوصفها طرفاً متعاقداً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالتصديق عليها من جانب ثلاث دول في سنة ٢٠٠٩، وترحّب بإعلان الولايات المتحدة اعتزامها التصديق عليها كذلك.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن اتباع نهج متعدّد الأطراف إزاء قضايا نزع السلاح والأمن سوف يؤدّي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. وقال إن حكومته ملتزمة بمواصلة تعزيز نظامها الوطني الخاص بالأمن والمساهمة في الآليات الدولية والتعاون لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية. وقال إن منع احتياز أسلحة الدمار الشامل من الجماعات الإرهابية يتطلب نهجاً شاملاً إزاء التحديات الدولية مثل الفقر والإدارة الرديئة والنزاع.

٢٨ - ومضى قائلاً إن قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق ينبغي تعزيزها والتوسّع في نطاقها. فالتصديق والتنفيذ الكامل للبروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة ينبغي الاعتراف بها كمعيار للتحقق من امتثال الدول للتحقق من امتثال الدول للواجبات بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وقال إن الجبل الأسود اتخذ خطوات لتطوير إطاره المؤسسي والتشريعي من أجل التحقق وحماية المواد النووية والإشعاعية من إساءة الاستعمال، بما في ذلك عن طريق إبرام عدة اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعددٍ من صكوكها الدولية الأخرى. وأعاد تأكيد تأييد حكومته للجهود الدبلوماسية في سبيل نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية والقرار الخاص بالقضية النووية الإيرانية بطريقة سلمية.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن الحصول على فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا يمكن حرمان دول منها تمتثل بإخلاص لواجباتها إزاء عدم الانتشار. ومن الأهمية ربط استخدام الطاقة النووية بعدم انتشار الأسلحة النووية؛ فهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بتأمين الحصول على نواتج وخدمات دورة الوقود النووي بالنسبة للبلدان المعنية من خلال آلية متعددة الأطراف. وينبغي تشجيع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان النامية التي كانت تطلق مشاريع خاصة بالطاقة النووية، وذلك للمشاركة في تحديد النُهُج المتعددة الأطراف لتحقيق هذا الإجراء.

٣٠ - **السيد نوبيلو** (كرواتيا): قال إن وفده يضم صوته مؤيداً البيان الذي أدلى به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الشؤون الخارجية والأمن. وقال إنه يرحّب بنتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخّراً في واشنطن العاصمة وكذلك يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي وقّعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقال إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت ذات أهمية حاسمة في جهود المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إنه يرحّب بالمشاركة القوية لمنظمات المجتمع المدني في مؤتمر الاستعراض.

٣١ - وأضاف قائلاً إن الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة تتعاضد فيما بينها. وينبغي التصدي بفعالية للأخطار الكامنة الحالية في الانتشار، بما في ذلك عدم امتثال الدول لواجباتها

بمقتضى قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس هذا فحسب بل أيضاً محاولات الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول على المواد النووية. وزيادة على ذلك، فإن استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية لا ينبغي أن يكون ميزة لقلة من البلدان بل أن يكون حقاً لجميع البلدان، شريطة أنها تمارس الشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بالصكوك الدولية لعدم الانتشار والضمانات. وقال إن اتفاقات الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية تتيح المعايير السليمة للتحقّق. وطالب بتعزيز هذا النظام ودعا جميع الدول الأطراف بأن تُبرِم وأن تنفّذ هذه الاتفاقات. وقال إن حكومة كرواتيا تؤيد أيضاً أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمانات الإمداد النووي، كوسيلة فعّالة للتصدّي للحاجة المتزايدة إلى الوقود النووي.

٣٢ - ودعا جميع الدول التي لم تصدّق على المعاهدة أن تنظر في التصديق عليها، باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وقال إنه من الأهمية المناقشة بكثير من التفصيل الإجراءات والنتائج المترتبة على الانسحاب من المعاهدة. وقال إن انتشار الأسلحة النووية المشبوه من جانب بعض البلدان، بغض النظر وضعها بمقتضى المعاهدة، يعتَبر أمراً يثير بالغ القلق، ليس أقلها لأنها تساعد على إضرام سباق التسلّح. وقال إن الترحيب بالبيان الذي أدلت به حكومة الولايات المتحدة عن اعتزامها التصديق على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، وكذلك البيانات المماثلة التي أدلت بها دول أخرى مدرجة في المرفق ٢ من تلك المعاهدة، وحثّ جميع الدول التي لم توقّع ولم تصدّق على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك. وبعد أن لاحظ مع الارتياح اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح دعا إلى التبكير في اختتام مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورحّب بالخطوات المتخذة لإبرام معاهدات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تعزّز الأمن الإقليمي والعالمي.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن كرواتيا واصلت دعم أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وشاركت بنشاط في الاستعراض الشامل الذي جرى مؤخراً لتنفيذ القرار. وقد كرَّست حكومته جهوداً خاصة لمكافحة عدم الانتشار وتعزيز الشبكة المؤسسية للمؤسسات في جنوب شرق أوروبا. ولا تزال ناشطة في تبادل خبراتها الفنية مع البلدان في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بضوابط الصادرات. فقد أنشأت كرواتيا إجراءات تشريعية وعملية تتعلق بعدم الانتشار وبضوابط التصدير وبالأمان النووي. وقد اعتمدت تشريعات بشأن الأمان والأمن في المجال النووي وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي وأنشأت مكتباً وطنياً للأمان النووي. وقال إن كرواتيا هي زيادة على ذلك طرف في جميع الاتفاقات الدولية الهامة بخصوص عدم الانتشار النووي، وقد وافقت على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إنه يدعو جميع الدول التي ليست أعضاء فعلاً في نُظم مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار إلى استخدام المعايير والإجراءات ذات الصلة. وشاركت كرواتيا أيضاً في مبادرات خاصة بعدم الانتشار مثل مبادرة أمن الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٣٤ - **السيد مينون** (سنغافورة): قال إنه من الأهمية بمكان إقناع جميع الدول أن الأسلحة النووية أنقصت بدلاً من زادت الأمن ولم تحسِّن هيبة الدولة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ زمام المبادرة في هذا المجال، خشية أن يؤدي الفشل في إحراز تقدم بشأن المادة السادسة إلى جعل المعادلة بأسرها تفقد المصداقية. ورحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي باعتبارها خطوة هامة

للأمام وحث جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على استخدام الزخم الذي تولّد لمعالجة قضايا حساسة أخرى، وعلى سبيل المثال تخفيض دور الأسلحة النووية في نظريات الدفاع الاستراتيجي، وتقديم ضمانات الأمن إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ومواصلة تخفيض الأسلحة النووية بدرجة كبيرة بطريقة شفافة وقابلة للتحقق. وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، زيادة على ذلك، أن تلتزم بإنهاء التجارب والتحسين النوعي للأسلحة النووية. وبعد أن رحّب بقرار الحكومة الإندونيسية للشروع في عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حث الدول الحائزة لأسلحة نووية وجميع الدول المدرجة في المرفق ٢ من هذه المعاهدة والتي لم تصدق عليها بعد إلى القيام بذلك دون إبطاء. ومن المحتَّم إشراك الدول التي لم توقع على المعاهدة بل التي لديها قدرات نووية، في مناقشة هذه القضايا.

٣٥ - وطالما أن بعض البلدان لديها أسلحة نووية وغيرها ليس لديها هذه الأسلحة، فسوف يسود شعور باختلال التوازن وعدم الأمن على المستوى الدولي. ولهذا فإنه يرحب بالخطوات المتخذة في سبيل تحقيق رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولا بد من تشجيع وجود نهج عملي بدلاً من خطابي عقائدي، إزاء هذه المناطق، بغية إعطاء جميع الأطراف المعنية الثقة بأن مصالحهم الأمنية الحيوية لن تتعرض للخطر. وأعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها مجموعة الدول العربية في سبيل تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بل أكد على أن وجود إطار جغرافي سياسي أوسع نطاقاً لهذه المنطقة لا ينبغي تجاهله: فوجود عدد من الشروط، من بينها حل عادل ومستدام للدولتين في القضية الفلسطينية واعتراف جميع دول المنطقة بإسرائيل، شيء ضروري لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدفاً واقعياً.

٣٦ - ومع تأييد الاهتمام المتجدد لكثير من الدول بتطوير طاقة نووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، من الأهمية الاعتراف بأن هذا التطوير ينطوي على مخاطر، نظراً لأنه يعجل حتماً بانتشار التكنولوجيا النووية، بما في ذلك القدرات والمعرفة التي يمكن استغلالها لبرامج الأسلحة النووية. ولهذا من المحتَّم أن لا تدخر جميع الدول التي تختار ممارسة حقها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة، جهداً في طمأنة المجتمع الدولي من خلال الإجراءات وكذلك التصريحات، بمدى فائدة الاتجاه السلمي لنواياها، وفي هذا الخصوص، ينبغي لجميع الدول التي لم توقع على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك دون إبطاء. ويحتاج المجتمع الدولي بشكل عاجل إلى تعزيز الأمان والأمن في المجال النووي وفي الوقت نفسه تمكين الدول التي تمتثل لواجباتها الدولية بأن تجني فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن تعتمد جميع الدول معايير أعلى للأمان والأمن فيما يتعلق بالمواد والمرافق النووية. وينبغي تعزيز ولاية وقدرة الولاية الدولية للطاقة الذرية في إرساء هذه المعايير. ويمكن للترتيبات الإقليمية أن تؤدي دوراً مفيداً في دعم أنشطة الوكالة. وينبغي وضع ضوابط قوية وعالمية شاملة للصادرات للاحتراس من الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والأسلحة النووية وأجهزة إطلاقها، وفي الوقت نفسه عدم عرقلة التبادل التجاري المشروع. ويمكن أن يساعد إنشاء آلية متعددة الأطراف خاصة بضمانات الوقود أن تساعد على منع نقل الخبرة الفنية النووية الحساسة، بيد أنها تعطي للبلدان المهتمة بمتابعة التكنولوجيا النووية الوسائل للقيام بذلك.

٣٧ - ومضى قائلاً إن الأمر يستلزم بشكل عاجل وجود آلية لتشجيع البلدان ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية

والتي ليست أطرافاً في المعاهدة بأن تخضع لنفس القواعد والضمانات الدولية. ويجب إعطاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حوافز لكي تنضم إلى النظام العالمي لمنع الانتشار. وفيما يتعلق بإيران، أنه من مصلحتها أن تفعل كل ما يمكن أن تقوم به لاستعادة الثقة الدولية، وخصوصاً بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي للدول الأطراف أن توافق على إجراءات ملموسة محدَّدة زمنياً وقابلة للتحقق بغية منع المعاهدة من أن تصبح غير ذات قيمة. وإذا ما انتهى مؤتمر الاستعراض الحالي بنفس الطريقة مثل المؤتمر السابق، فإنه يخشى أن يصبح انهيار نظام عدم الانتشار شيئاً لا رجعة فيه.

٣٨ - **السيد باجي** (السنغال): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت حجر الزاوية في مجال نزع السلاح على المستوى الدولي ونظام عدم الانتشار طوال الأربعين سنة الماضية. ورغم بطء خطى التقدم خلال هذه الفترة، فإن وفده مقتنع تماماً بأن المعاهدة يمكن أن تمكِّن المجتمع الدولي من تحقيق هدف وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وخصوصاً في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة مثل مؤتمر قمة مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٩ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة والمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه في مجال نزع السلاح النووي، ينبغي أن يعمل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لتعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار وذلك بتعزيز التقيُّد العالمي بالمعاهدة والامتثال للالتزامات المتفق عليها سابقاً. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يعمد المؤتمر إلى جملة أمور من بينها: إعادة تأكيد وتنفيذ على سبيل الاستعجال، الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠؛ ووضع قائمة بالإجراءات المحددة اللازمة لتنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة على أساس جدول زمني متفق عليه؛ وأن يقرر الطرائق المتعلقة بمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، قال إن بلده لا يزال مقتنعاً بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سوف يقدِّمان إسهاماً حاسماً من أجل أهداف المادة السادسة. زيادة على ذلك، في حين يعتبر موضع الترحيب تقديم ضمانات الأمن الانفرادية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، فإن معاهدة عدم الانتشار سوف يتواصل تعزيزها إذا ما قُدمت هذه الضمانات من خلال وثيقة ملزمة قانوناً.

٤٠ - وأوضح أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان وهما هدفان على نفس القدر من الأهمية في إطار معاهدة عدم الانتشار: منع انتشار الأسلحة النووية يعدّ أساسياً لمنع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وأكثر من ذلك الإرهابيون أو الجهات الفاعلة غير الدول، من اقتناء أسلحة نووية. ونظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها دور رائد تؤديه في هذا المجال، يجب توفير موارد كافية لتمكين الوكالة من تعزيز قدراتها في مجال التحقق والمراقبة.ويُعدّ نظام عدم الانتشار الحالي بعيداً عن المصداقية وقد حان الوقت لتنفيذ قرارات مؤتمرات الاستعراض السابقة ذات الصلة في هذا المجال. وينبغي للبلدان الحائزة لأسلحة نووية أيضاً أن تكفل الامتثال الصارم للمواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار عند التعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة.

٤١ - وأضاف قائلاً إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ينبغي أن تعزّز أمن جميع الدول ويجب ألاّ تعرقِل التنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة. ويعتَبر الوصول إلى التطبيقات السلمية للطاقة الذرية حاسماً بالنسبة للتنمية في أي دولة مثل السنغال، التي تمتثل تماماً لواجباتها بمقتضى المعاهدة.

٤٢ - وأخيراً، ترحّب السنغال بدخول معاهدة بليندابا حيّز النفاذ وتوجّه نداءً عاجلاً لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية مماثلة لكي تنشأ في الشرق الأوسط عملاً بالقرارات المعتمدة في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٤٣ - **السيد سينيرليوغلو** (تركيا): قال إن تركيا ما زالت ملتزمة بالتنفيذ الكامل ومواصلة تعزيز وتعميم معاهدة عدم الانتشار. وتعتَبر الأعمدة الثلاثة في المعاهدة أموراً لا تتجزأ ويدعم بعضها البعض، وهي تتطلّب المعاملة العادلة والمتوازنة.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن النتيجة غير الحاسمة لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ كانت مظهراً صارخاً من مظاهر التحديات التي تواجه المعاهدة. وقال إن الدول الأطراف تستطيع مواجهة هذه التحديات بإعادة تأكيد وتعزيز التزاماتها السابقة. وفي الواقع، تعتبر الإنجازات السابقة، مثل تلك الإنجازات التي تحققت في مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في عام ٢٠٠٠، تشهد دليلاً على قدرة الدول الأطراف على تحقيق الإجماع أثناء الأوقات العصيبة.

٤٥ - ومضى قائلاً إن الوفد التركي يعتقد أن جميع الاتفاقات الخاصة برقابة الأسلحة النووية ونزع السلاح القائمة في المعاهدة، تؤدّي أدواراً متميّزة في تلبية الواجبات المدرجة في المادة السادسة بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وأشاد الوفد بالخطوات التي اتخذتها فعلاً الدول الأطراف في المعاهدة والحائزة للأسلحة النووية صوب مواصلة التخفيضات والشفافية، وأعرب عن أمله أن يتواصل الزَخَم الذي تكوّن حتى الآن. وفي هذا الصدد، ترحّب تركيا بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ويرحّب الوفد أيضاً بالالتزام المتجدّد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمبادئ نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ورؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن تركيا سوف تواصل تشجيع المزيد من الخطوات الإيجابية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز الأمن العالمي. وتولي تركيا اهتماماً خاصاً بمبادئ استحالة العودة إلى الوراء والقابلية للتحقق والشفافية في هذه الجهود.

٤٧ - وقال إن تركيا تواصل أيضاً تأييد التبكير في دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيّز النفاذ. وفي هذا الخصوص، كان من المشجِّع إعلان إندونيسيا أنها سوف تبدأ في التصديق على المعاهدة. وتدعو تركيا جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق على المعاهدة حتى الآن، وخصوصاً تلك التي يتطلّب الأمر التصديق عليها من أجل دخول المعاهدة حيّز النفاذ، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الدول مراعاة إعلان وقف اختياري والامتناع عن أية أفعال منافية لأحكام معاهدة حظر التجارب النووية. وبالمثل، تؤيد تركيا بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذا يمكن أن يمهّد الطريق لخطوات متقدمة موازية في مجالات ذات صلة، من بينها مواصلة التقدّم بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المشروعة الوحيدة لتحديد الامتثال لنظام عدم الانتشار. وتدرك تركيا ضرورة مواصلة تعزيز وتعميم سلطة الوكالة في مجال التحقق وتشجيعها على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي تدعو جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق وتنفّذ اتفاق الضمانات الشاملة وكذلك

البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

٤٩ - ومضى قائلاً إن تركيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيثما أمكن ذلك. وبصفة خاصة، تؤيد تركيا إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط بشكل يمكن التحقق منه بشكل فعّال وكذلك وسائل إطلاقها. وتشجّع تركيا جميع الجهود المبذولة لإيجاد تفاهم إقليمي مشتَرك حول هذا المشروع، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية.

٥٠ - وترى تركيا أن الدول الأطراف في المعاهدة لها الحق في الانسحاب منها في ظل ظروف تنصّ عليها المعاهدة نفسها. ومع ذلك ترى تركيا أن الدول الأطراف ينبغي أن تضع إجراءات وآثاراً مترتبة تنطبق على هذه الدول التي تختار ممارسة حق الانسحاب في حين تجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها غير ممتثلة لواجباتها في إطار المعاهدة.

٥١ - وقال إنه لا ينبغي التهوين من خطر الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحتاز أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقال إن الخطوة الأولى والأهم صوب إزالة خطر الإرهاب النووي تتمثّل في مواصلة جهود نزع السلاح وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الوطنية الخاصة بالأمن. وتظهر النتيجة المتوازنة والتي جرت صياغتها بدقة في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠ إرادة مشتركة لتعزيز الأمن النووي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعِف جهوده لضمان التنفيذ الفعّال والشامل لجميع صكوك عدم الانتشار، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ومبادرة الأمن لمكافحة الانتشار. وتعتَبر من الأهمية أيضاً الإسهامات المقدمة من ترتيبات أخرى متعددة الأطراف مثل مجموعة مورّدي المواد النووية ولجنة زانغر.

٥٢ - ومضى قائلاً إن تركيا تؤيد تمتّع الدول الأطراف التي تمتثل امتثالاً تاماً لواجباتها بمقتضى المعاهدة بفوائد الطاقة النووية إلى أقصى حد. وفي الوقت نفسه، ترى تركيا أن جميع الخطوات الضرورية يجب اتخاذها بغية ضمان ألاّ تكون هناك زيادة في الانتشار مرتبطة بالتوسّع في الطاقة النووية.

٥٣ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدّي دوراً أساسياً في معاونة الدول النامية الأطراف على الحصول على وسائل استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد كانت تركيا تتابع بشكل وثيق الجهود الرامية إلى إنشاء إطار جديد متعدد الأطراف من أجل توريد الوقود النووي. ويعتَبر توفير الوقود النووي بطريقة يمكن التنبؤ بها وثابتة وفعّالة من حيث التكلفة على المدى الطويل دون تدخّل بغير داع، وكذلك امتلاك هذه الآليات في إطار طرائق متفق عليها من عضوية أوسع في الوكالة، من الأمور الأساسية لوجود أساس أوسع نطاقاً من أجل تنفيذها.

٥٤ - **السيد بيك** (جزر سليمان): قال إن تغيُّر المواقف العسكرية العالمية يوجد نوعاً من عدم اليقين في النظام الدولي. فهذه المواقف تكفل الأمن بالنسبة للبعض وعدم الأمن بالنسبة لآخرين. وقال إن التسليح والعسكرة والتهديدات من جانب الجهات الفاعلة غير الدول باستخدام ترساناتها آخذ في الازدياد.

٥٥ - وقال إنه يجب على مؤتمر الاستعراض أن يتوصّل إلى خطوات عملية من أجل إزالة الأسلحة النووية بشكل منهجي وتدريجي من خلال صكّ دولي مُلزِم قانوناً وتوفير ضمانات الأمن غير المشروطة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال حوار وتعاون حقيقيين.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن الأمر يستلزم إجراء مفاوضات متسارعة بغية وضع خطة عمل محدّدة زمنياً من أجل إزالة

الأسلحة النووية. وليس لدى بلده أي اعتراض على الاقتراح بإنشاء لجنة دائمة لاستعراض ومراقبة نزع السلاح المضطلع به انفرادياً وعلى مستوى ثنائي الأطراف والتحقق من ذلك. ومثل هذه الخطة ينبغي أن تشمل ثلاث مراحل، بما في ذلك التنفيذ الكامل لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل حلول سنة ٢٠١٥؛ وإبرام مفاوضات بشأن زيادة تخفيض الترسانات النووية ونقل الأسلحة النووية إلى مواقع تخزين آمنة تحت إشراف دولي في الفترة ما بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠؛ وإزالة جميع الأسلحة النووية وتطبيق الضمانات المتعلقة بالمرافق النووية على أساس عالمي شامل.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن وفد جزر سليمان يشعر بالألم إزاء الإجراءات المتضاربة التي اتخذها بعض الدول الأطراف أثناء الأسبوع الماضي. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تتعاون من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي.

٥٨ - وقال إن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثّل تهديداً خطيراً للإنسانية. وقد شهدت جزر سليمان التجارب النووية في الغلاف الجوي وتحت الأرض من جانب عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما زال شعب جزر سليمان يعاني من وقع هذه التجارب.

٥٩ - وقال إن وفد جزر سليمان يشيد بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرامي إلى تخفيض ترساناتهما النووية. ومع ذلك، يجب أن تتضافر في هذه الترتيبات مبادئ الشفافية والتحقق وتفكيك الترسانات النووية بطريقة لا رجعة فيها. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة الوحيدة. ويجب استعادة وتأييد الثقة في حيادية أعمال وبرامج الوكالة، ويجب تجنُّب أي تسييس في أعمالها.

٦٠ - ومضى قائلاً إن جزر سليمان تقع في إقليم أنشئت فيه منطقة خالية من الأسلحة النووية عملاً بمعاهدة راروتونغا. وانضمت جزر سليمان إلى دول أخرى في الترحيب بدخول مناطق مماثلة حيّز النفاذ في أفريقيا وآسيا الوسطى وسوف ترحّب بإنشاء هذه المناطق على المستوى العالمي بما في ذلك في الشرق الأوسط.

٦١ - وأخيراً، أعادت جزر سليمان التأكيد على أن إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل هي الضمان المطلق الوحيد الذي تسعى إليه وهي تطالب بالتنفيذ الكامل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بشأن نزع السلاح بمقتضى المعاهدة.

٦٢ - **السيد بالسون** (أيسلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي أكثر اتفاق متعدد الأطراف بشان نزع السلاح جرى التقيُّد به في التاريخ. وتوفّر المعاهدة، ضمن أمور أخرى، الأساس لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممثلة بآلاف من عمليات التفتيش المكثفة التي اضطلعت بها الوكالة في عدد كبير من البلدان كل سنة. وبفضل المعاهدة، أصبح عدم الانتشار واحداً من المعايير العالمية.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة كانت تحت ضغط هائل طوال عدد من السنوات. وتعرّضت المعاهدة مع ذلك لإجهاد خطير طوال عدة سنوات. وكان انتشار الأسلحة النووية والقدرات على إطلاقها على بعد مسافات طويلة واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وواحداً من أكثر الأمور صعوبة لحلّه.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن الغرض من مؤتمر الاستعراض هو وضع مسار للسنوات الخمس القادمة أو ما يزيد عنها. وكان أول ما مهّد المسرح لإحراز تقدّم هو التطورات الأخيرة، ومن بينها الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، وقرار

مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في الشهر الماضي في واشنطن العاصمة، بالإضافة إلى الالتزام المتجدد من الولايات المتحدة في السعي للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦٥ - وقال إنه من الضروري المضي إلى ما وراء الجمود الذي تم التوصّل إليه في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥. وينبغي أن تظهِر نتيجة المؤتمر الحالي أن الدول الأطراف في مجموعها مستعدة لتقلُّد مسؤوليتها الكاملة في تأييد المعاهدة من أجل منفعة الجميع. ويجب تحقيق تقدُّم بشأن استعراض متوازن لكل واحد من الأعمدة الثلاثة في المعاهدة. وينبغي أن يكون الهدف تعزيز المعاهدة وإعادة التأكيد عليها، كجزء من نظام أوسع نطاقاً لمنع الانتشار.

٦٦ - ومضى قائلاً إنه من الأمور الأساسية لتحقيق هذا الهدف الامتثال الصارم للواجبات القائمة بخصوص عدم الانتشار. وتشارك أيسلندا مشاعر القلق الذي أعرب عنه كثيرون في هذا الصدد بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، ودعت الدولتين إلى الوفاء بواجباتهما بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن واتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتَبر الأنشطة النووية التي تضطلع بها إيران أيضاً مسألة من مسائل الأمن الإقليمي. وتدعم أيسلندا الجهود التي تبذلها الدول لإحراز التقدّم صوب منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما يتفق مع قرار مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥.

٦٧ - وقال إن معاهدة عدم الانتشار تذكر صراحة الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة بتطوير البحوث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال إن وجود إمدادات موثوقة من الطاقة تعتبر أمراً حيوياً من أجل التنمية المستدامة وهناك مزيد من البلدان تدرس مسألة الطاقة النووية كوسيلة لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

٦٨ - وقال إن كل واحد يدرك ضعفاً من أوجه الضعف المتأصلة في المعاهدة، أي أنها تعطي نطاقاً للبلدان لكي تحوز التكنولوجيات التي أوردتها إلى حافة قدرة الأسلحة النووية دون انتهاك الاتفاق صراحة. ويجب البحث عن موقف مشترك إزاء كيفية الاستجابة لانسحاب دولة من المعاهدة، وهو ما لا يجب أن يمضي دون عواقب بالنسبة للدولة المعنية.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن أيسلندا واثقة بأن الزَخَم الذي أنشأته المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وغيرها من التطوّرات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي سوف تساعد على تحقيق إزالة جميع الأسلحة النووية بالفعل على النحو المتوخّى في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهذا سيكون أكبر خدمة يمكن أن يحدثها المؤتمر لقضية السلام والأمن الدوليين.

٧٠ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن مؤتمر قمة الأمن النووي الأخير المعقود في واشنطن والاتفاقات الثنائية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتَبر علامات تقابل بالترحاب. وهذه العلامات الخاصة بالإرادة السياسية يجب أن تؤدّي إلى عمل. وهناك سبب يدعو للأمل بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يمكن تحقيقها.

٧١ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا ملتزمة التزاماً تاماً بالاضطلاع بواجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ودعت مع ذلك إلى اتباع نهج متوازن إزاء أعمدة المعاهدة الثلاثة. وقال إن سري لانكا تؤيد الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وسري لانكا ملتزمة أيضاً بمعاهدة عدم الانتشار وبالتبكير في دخولها حيِّز النفاذ. وسوف يساعد وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على مجابهة انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد

سري لانكا بقوة التحقّق من القدرات النووية في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار. وقال إن نزع السلاح النووي يتطلب خطوات شاملة وقابلة للتحقق، ويتطلب كذلك وضع جدول زمني دقيق وواقعي، وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مفيداً في هذا المجال.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن وفده يتفق مع اليابان بأن تدابير الضمانات الشاملة إلى جانب البروتوكول الإضافي ينبغي أن يكون هو المعيار الحالي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبغية تطبيق البروتوكولات الإضافية لكي تصبح شاملة وعالمية، ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي كانت راغبة في قبول معيار الضمانات هذا.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا في حين تدعم الجهود غير التمييزية في سبيل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تدرك أيضاً، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، الحق الأساسي للدول الأطراف في تطوير البحوث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وبالمواءمة مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وتوافق سري لانكا أيضاً مع الأمين العام بأن الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا ينبغي أن تكون له آثار غير مقصودة. وفي هذا الصدد، قال إن سري لانكا تؤيد تأييداً كاملاً أي مبادرة دولية لتعزيز وتدعيم التعاون التقني فيما يتصل بتطوير الطاقة النووية في إطار وخارج إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المأمول فيه أن تشمل أوجه التقدّم التكنولوجي تدابير جديدة للأمان تنطبق على الطاقة النووية وعلى التخلص من النفايات النووية.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً على أساس الاتفاقات المبرمة بحريّة من دول كل منطقة إنما يعزز السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي، ويعزّز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويساهم في نزع السلاح النووي.

٧٥ - وقال إن الأمر يستلزم وجود ضوابط صارمة ومزيدٍ من التعاون لمنع الإرهابيين من اقتناء المواد النووية. وفي هذا الصدد، تعتَبر اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي صكّاً مفيداً.

٧٦ - وثمة حاجة إلى آلية مؤسسية لتسترشد بها عملية المعاهدة. ويجب أن تؤخَذ في الاعتبار آراء جميع الوفود بشأن هيكل وواجبات أية أمانة دائمة.

٧٧ - وباستطاعة جميع الدول، وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرك أن وجود مفهوم شامل للأمن لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا كان هناك التزام جدّي بتحقيق نزع الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه متابعة تدابير عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي تقييم تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وينبغي تبسيط عملية استعراض المعاهدة. ولن يكون مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ناجحاً إلاّ إذا اعتُمدت القرارات ونُفِّذت على النحو الواجب.

٧٨ - وأخيراً، قال إن وفده يعتقد أن وجود التزام حقيقي بعدم الانتشار لا يمكن تحقيقه إلاّ بوجود الثقة حيث ينعدم الأمن. ومع تقدّم عملية المعاهدة للأمام يجب أن يؤخذ في الاعتبار الإطار الأوسع نطاقاً للسلام والأمن العالميين.

٧٩ - **السيدة نياموديزا** (زمبابوي): قالت إن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يعزّز الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية دون تمييز. وقالت إن التنفيذ الانتقائي للأعمدة الثلاثة للمعاهدة لن يساعد على المضي نحو تحقيق الأهداف الواردة بها.

٨٠ - وقالت إن زمبابوي ترحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، يجب متابعة الخطوات الإيجابية بغية الاقتراب أكثر من الهدف النهائي لنزع الأسلحة النووية. ويجب أن يوافق مؤتمر الاستعراض على خطط عمل واضحة وشفّافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقّق منها وعلى إطار زمني من أجل تنفيذ المادة الرابعة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تنفّذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الخطوات العملية الثلاث عشرة لإزالة الأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ولحين أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ثمة حاجة عاجلة إلى صكّ شامل وغير مشروط ومُلزِم قانوناً بشأن ضمانات الأمن إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغير الحائزة للأسلحة النووية.

٨١ - وأضافت قائلة إن عالمية المعاهدة تعتَبر أمراً حاسماً بالنسبة لنجاح أية عملية لنزع السلاح النووي وعملية عدم الانتشار. وكون بعض الدول ليست طرفاً في المعاهدة إنما يقوّض بشكل خطير قابليتها للدوام.

٨٢ - ومضت قائلة إن زمبابوي تؤيد تماماً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم باعتبار هذا تدبيراً هاماً في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار في المجال النووي. ومما يدعو للأسف أنه قد مضت ١٥ سنة بعد اعتماد مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ القرار بشأن الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة ولم يصبح حقيقة واقعة بعد. ولهذا من الأهمية لمؤتمر الاستعراض الحالي اعتماد خطط عملية فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وترحب زمبابوي بدخول معاهدة بلينبدابا حيّز النفاذ، التي قامت بالتصديق عليها ودعت الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدّق بعد على البروتوكولات الملحقة بتلك المعاهدة أن تقوم بذلك دون قيد أو شرط ودون إبطاء. وهي ترحّب بإعلان الولايات المتحدة عن اعتزامها الشروع في عملية التصديق.

٨٣ - وأضافت قائلة إن التشجيع على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إجراء مكرّس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار باعتبار ذلك حقاً ثابتاً لجميع الدول. وقال إن هذا من الأهداف القانونية التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأية قيود على هذا الحق إنما تشكّل انتهاكاً لنص وروح المعاهدة. ويمكن أن تفيد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية البلدان الأفريقية بشكل هائل في جهودها الإنمائية ولهذا تطالب زمبابوي بزيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

٨٤ - واختتمت قائلة إن إذكاء الوعي بالآثار المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية من خلال التعليم تعتبر أمراً هاماً ويستلزم الأمر الدعم الجماهيري للمضي قُدماً إلى الأمام ببرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار.

٨٥ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يتابع جهوده لتحقيق التقيّد الشامل بمعاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر زاوية نزع السلاح النووي على المستوى الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على نهج متوازن وغير تمييزي إزاء تنفيذ الأعمدة الثلاثة للمعاهدة. وينبغي لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ بالتالي أن يعيد تأكيد الالتزامات ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأطراف وذلك لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يدعم وفده اقتراح الأمين العام الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي يتضمّن خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، ويؤيد وفده النقاط الإرشادية الخمس من أجل النجاح والمطروحة منه في بيانه الافتتاحي لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٨٦ - وفي ميدان نزع الأسلحة النووية، ترحّب تايلند بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتنادي بالتبكير في بدء المفاوضات بشأن معاهدة لعدم إنتاج المواد النووية من جانب مؤتمر نزع السلاح الذي لا بد من اعتماد برنامج عمله وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

٨٧ - وقال إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعتَبر من التدابير الهامة لبناء الثقة وهي تؤدّي دوراً محورياً في ضمان السلم والأمن الإقليميين. زيادة على ذلك، فإن ضمانات الأمن السلبية المكرّسة في المعاهدات التي تنشئ هذه المناطق تعتبر ضماناً أساسياً من أجل النظام العالمي لعدم الانتشار. ولهذا، تدعم تايلند إنشاء هذه المناطق وتشجّع على المزيد من التنسيق فيما بينها للمضي قُدماً نحو هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٨ - وفي ضوء زيادة أهمية مختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية، ينبغي تدعيم برامج التعاون التقني التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعيم حقوق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب تأييد هذا تماشياً مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وسوف تحتاج النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي أيضاً إلى معالجتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تحقيق الشبكة العالمية لإمداد الوقود النووي ولضمان أمن الطاقة.

٨٩ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): أعاد تأكيد التزام حكومته بالامتثال الكامل والصارم بمعاهدة عدم الانتشار والحاجة إلى تعزيز جميع الأعمدة الثلاثة الواردة بها. وفي حين تعتَبر التطورات الإيجابية الأخيرة موضع ترحيب، وخاصة المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يجب اقتناص الفرصة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لإحراز تقدُّم ملموس بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يزال بعيد المنال بيد أنه يمكن رغم ذلك تحقيقه بوجود إرادة سياسية كافية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض بالتالي أن يكون نقطة انطلاق نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة على أساس مفاوضات تتم بإخلاص.

٩٠ - وأضاف أن بلده يعيد تأكيد دعوته الموجّهة إلى جميع الدول بالتوقيع أو التصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقاتها الخاصة بالضمانات في أقرب وقت ممكن. زيادة على ذلك فإن التحفّظات أو التفسيرات الانفرادية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي تؤثر تأثيراً سيئاً على وضع منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي تعديلها أو سحبها.

٩١ - وقال إن أوروغواي تشارك مشاعر القلق المشروعة التي يحس بها آخرون بأن الدول الحائزة لأسلحة نووية يجب أن تقدِّم ضمانات أمن سلبية حقيقة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك من خلال صكّ مُلزِم قانونياً بهذا المعنى. ويعتَبر مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ المنتدى المناسب لبدء المشاورات بشأن هذه المسألة.

٩٢ - ومضى قائلاً إن وجود نظام متين للضمانات سوف يساعد المجتمع الدولي على أن يكافح بشكل فعّال خطر انتشار الأسلحة النووية. وقال إن أوروغواي ملتزمة التزاماً كاملاً بجعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات فعالية وكفاءة قدر الإمكان في جهودها المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية.

٩٣ - وأخيراً، قال إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ينبغي أن يقدِّم الدعم الفعّال لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو أداة حيوية للتنمية ليس هذا فحسب بل إنه العمود الثالث من معاهدة عدم الانتشار.

٩٤ - **السيد كوجبا** (جمهورية مولدوفا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي صكّ رئيسي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وقال إن التقدُّم المحرز نتيجة التطورات الإيجابية الأخيرة يتيح فرصة نادرة أمام مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ لتعزيز مصداقية المعاهدة من خلال معالجة أعمدتها الثلاث بطريقة بنّاءة ومتوازنة، وباعتماد برنامج عمل واقعي ومركّز.

٩٥ - ومضى قائلاً إن دخول المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا حيّز النفاذ موضع ترحيب، ذلك لأنها تعزّز صيانة السلام والأمن على المستويين الدولي والإقليمي. وقال إن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط يساعد بدرجة كبيرة في تعزيز الأمن الجماعي في ذلك الجزء من العالم وينبغي تشجيع ذلك.

٩٦ - وأضاف قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدّي دوراً مركزياً رئيسياً في توفير ضمانات بأن تواصل الدول أنشطة نووية للأغراض السلمية. وقال إن جمهورية مولدوفا أظهرت التزامها بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وذلك بإبرام اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتصديق على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية. إضافة إلى ذلك، قامت حكومته مؤخراً بإيداع صك تصديقها على الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستنفَد وبشأن سلامة إدارة النفايات الإشعاعية، وسوف تعمل عمّا قريب على التوقيع بشكل مناسب على البروتوكول الإضافي لاتفاقها الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٧ - وأضاف قائلاً إن جمهورية مولدوفا، التي تمتعت بالتعاون المثمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برامجها للتعاون التقني طوال ١٥ سنة الماضية، ملتزمة أيضاً بالتنمية المسؤولة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

٩٨ - وقال إن حكومته تؤيد بشكل صارم التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يؤدّي دوراً حاسماً في منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقامت أيضاً حكومته بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في سنة ٢٠٠٨ بهدف معالجة امتلاك أو استخدام الوسائل النووية أو المواد النووية بشكل غير مشروع من قِبَل الجهات الفاعلة غير الدول.

٩٩ - ومضى قائلاً إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في الوقت المناسب، وهو ما يعتَبر جزءاً أساسياً من نظام نزع السلاح النووي ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن يكون ذات أولوية عليا بالنسبة لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وقال إن وفده يرحّب بالالتزامات التي أعلنتها الولايات المتحدة وإندونيسيا للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما سوف يشجّع الدول الباقية المدرَجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

١٠٠- وأضاف قائلاً إن التقدّم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في المجال النووي ينبغي أن يستكمل بإجراء تخفيضات في الأسلحة التقليدية. وتُعتَبر مراقبة الأسلحة التقليدية ذات أهمية خاصة لجمهورية مولدوفا بسبب النظام الانفصالي في منطقة ترانسنيستريا. ويعتَبر من الأمور الحتمية إيفاد بعثة لتقصّي الحقائق لتقييم المخزونات الضخمة من الأسلحة والذخائر في تلك المنطقة الانفصالية.

١٠١- **السيد هوكسها** (ألبانيا): قال إن بلده ملتزم بمواصلة تعزيز الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر زاوية السلام والأمن الدوليين. وأضاف أنه يجب على مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ أن يوافق على نظام معاهدة أقوى يعزّز الأمن ويكفل السلام والاستقرار في العالم.

١٠٢- وأضاف قائلاً إن وفده إذ يدرك تنامي الزَخَم الذي أوجدته الدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى التزام الولايات المتحدة بالعمل صوب التصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية ومواصلة تقليص دور الأسلحة النووية في سياساتها الوطنية بشأن الأمن. وقال إن هذه التطوّرات الإيجابية ينبغي الاستفادة منها أثناء مؤتمر الاستعراض الحالي بغية صدور نتيجة ناجحة ومتوازنة.

١٠٣- وأضاف قائلاً إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ سوف يسهم إسهاماً كبيراً في سبيل تعزيز السلام والأمن العالميين. ويطالِب وفده جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المأمول فيه أيضاً أن يتمكّن مؤتمر نزع السلاح من التغلّب على الجمود الحالي بغية البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية.

١٠٤- وأضاف قائلاً إن الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتَبر أجزاء أساسية من نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحتاج صكوك التحقق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مراعاتها بدقّة ومواصلة تعزيزها، وخصوصاً في ضوء أهميتها في مكافحة الإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، تولي ألبانيا اهتماماً كبيراً إلى الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي الوقت نفسه، يعتبر هذا الحق متوقّفاً على الامتثال الصارم للواجبات المكرّسة في المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠٥- واختتم قائلاً إن ألبانيا اتخذت عدداً من الخطوات العملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية، بما في ذلك إجراء تحسينات على الإطار القانوني الوطني لضوابط التصدير الخاصة بالأسلحة والأصناف ذات الاستخدام المزدوج، وإدخال تحسينات للارتقاء بالمرافق الأساسية في نقاط التفتيش عند الحدود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.